مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد الثامن / العـدد الأول
(ذو الحجة 1445هـ/ جوان 2024م)، ص 76– 88

المفهوم العثماني للدولة

The Ottoman concept of the state

[1] أ.د/ وهيبة قطوش Ouahiba Guetouche
[1] جامعة الجزائر(2) أبو القاسم سعد الله
المؤلف المرسل: وهيبة قطوش **Ouahiba Guetouche** الإيميل: guetouche-wahiba@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 13 /07/ 2023 **تاريخ القبول: 06 /01/ 2024**

الملخص:

تعتبر الدولة العثمانية ثاني أوسع دولة بعد الامبراطورية البيزنطية، امتدت حدودها الجغرافية إلى ثلاث قارات، في اسيا، اوربا وافريقيا. وشملت أجناسا وأعراقا وديانات ومذاهب مختلفة، نجحت إلى حد كبير في احتواءها وضمان تعايشها. تبحث هذه الدراسة في إشكالية بناء الدولة في الفكر العثماني وفي مفهومها وماهيتها لدى العثمانيين؟ وسنقف عند أهم الأسس التي بنيت عليها هذه الدولة التي نشأت من إمارة صغيرة تمددت واتسعت رويدا رويدا إلى أن أصبحت دولة واسعة، مترامية الأطراف ممتدة في قارات العالم الثلاث وضمت الكثير من الشعوب، المختلفة الأديان والمذاهب والقوميات والأعراق.كما سنستعرض بعض من آراء المؤرخين بخصوص هذا الموضوع.

من بين أهم نتائج هذا البحث نذكر:

يحمل بناء الدولة العثمانية مميزات وخصوصيات فريدة من نوعها

تترابط أسس بناء الدولة عند العثمانين وتتكامل بينها

نجح العثمانيون في بناء دولة قوية واسعة الأطراف دامت لأكثر من ستة قرون اعتمادا على فكر ورؤية خاصة بهم استندت إلى عدة حضارات سابقة

الكلمات المفتاحية: الدولة، العثمانيون، إمارة، قانون، أوربا

Abstract:
The Ottoman Empire is considered as the second largest territory after the Byzantine Empire with its geographical borders extending to three continents, Asia, Europe, and Africa. The Empire included different races, doctorines, religions and sectes, and succeeded to a large extent in containing them and ensuring their coexistence. The study in my article will examine the concept and the problematic behind the establishment of the state according to the Ottoman's way of thinking. I will also talk about the fact that the Empire arose from a small emirate that gradually expended until it became a vast and sprawling territory including a variety of people. Finally, I will stop at the most important foundations on which it was built.
Keywords: State; ottomans; principality; law; europe

1. مقدمة:

يرتكز بناء الدول والأمم على مبادئ ومفاهيم معينة تعكس في كثير من الحالات الهوية القومية لشعوبها بهدف بناء الأمن والاستقرار والدوام. فالبناء في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية يمثل ضرورة حتمية لضمان هذا الاستقرار. ان كل بحث أو تفكير في الدولة يستدعي الوقوف عند ثلاثة –محاور– رئيسية هي: الهدف، التطور والوظيفة[1].

لقد مثّلت الدولة العثمانية نموذجا فريدا في بناء الدولة القوية التي تأسست في أرض غير أراضيها الأصلية. فجمعت بين شدّة البناء والحنكة السياسية، ونجحت في بعث شعب جديد تشكل من مختلف الأعراق والأجناس، وفق فكر عثماني جديد جمع بين مختلف المفاهيم الحضارية التي سبقته، فنجحت هذه الدولة في فرض قوتها وسيطرتها على العالم لقرون عديدة.

2. الدولة العثمانية:

تتعدد الروايات التي تؤرخ لنشأة الدولة العثمانية وتأسيسها، إلاّ أنها تتفق في ذكر معالم التأسيس ورحلة سليمان شاه –الجدّ–زعيم القبيلة الذي سار بقومه بحثا عن الأمن والاستقرار وهروبا من الاضطرابات والنهب والفوضى والحروب التي سادت أراضي آسيا الصغرى على يد التتار.

توفي الشاه سليمان خلال هذه الرحلة الطويلة ولم يكمل طريق العودة الذي سلكه مع رجاله. وخلفه على الزعامة ابنه أرطغل الذي وضع لبنة تأسيس الدولة العثمانية الأولى عندما قاتل إلى جانب

السلطان السلجوقي علاء الدين الذي كان باسطا حكمه وسلطانه على أجزاء واسعة من الأناضول متاخما ومجاورا في ذلك للقسطنطينية.

وعرفانا منه لشجاعته وبسالة جنوده ومآزرتهم لجيشه، اقتطع علاء الدين السلجوقي أجزاء من أراضيه وأسكن أرطغل وقومه عليها وكان ذلك في منطقة طومانيغ واسكي شهير حيث ستبدأ مسيرة تأسيس دولة آل عثمان القوية انطلاقا من إمارة صغيرة عرف جنودها بالشّدة والقوة والشجاعة، استغلها علاء الدين وجعل منها يدا ضاربة له على ثغور دولته وحدوده مع بيزنطة التي تهدد أراضيه من حين إلى آخر.

بعد وفاة أرطغل خلفه على رئاسة القبيلة ابنه عثمان غازي الذي سار على خطى والده في ولائه للدولة السلجوقية ودفاعه عن أراضيها وحدودها، بعدما توّجه السلطان علاء الدين السلجوقي بالسيف والراية البيضاء والطبل خانة –المهتر–، ولقبه بـ.(ناصر الدنيا والدين أبو النصر عثمان شاه) وألقيت خطبة الجمعة أنذك باسمه.

لقد زاد امتداد أراضي عثمان التي اتسعت بعد انتصاراته على الأعداء توجت فيما بعد بزعامته على عرش السلاجقة بعد وفاة علاء الدين الذي لم يكن له ذرية تخلفه فاجتمع رجال السلطنة وأعيانها فعرضوا ذلك على عثمان بك فقبل ذلك.[2]

مكّنت القوة الحربية والحنكة السياسية التي تفوق بها هؤلاء الأتراك العثمانيون المسلمون على باقي القوى التي واجهوها، من استيعاب وإدارة شؤون مختلف المناطق التي توسعوا فيها رغم تعدد الأجناس والأعراق والمذاهب فيها. إضافة إلى "تناقص أعداد سكان الامبراطورية البيزنطية وتردي أوضاع ادارتها القانونية والمدنية وانهيار معنويات الجنس اليوناني".[3]

ظلّ الانتصار العثماني في امتداد وانتشار مستمر، وصبغت القوّة العثمانية بالشجاعة والبسالة والقوّة التي عجزت عن صدّها القوات الاوربية التي راحت مدنها في شرق اوربا على وجه الخصوص تسقط أمام القوة العثمانية الواحدة تلو الأخرى. لقد أخذت الدولة العثمانية عدة ألقاب منها: "الدولة العليّة العثمانية"، و"الدولة العثمليّة أو العصملية"، المشتقة من الكلمة التركية"Osmanlı"، التي تعني "عثماني"،

و"السلطنة العثمانية"، و"دولة آل عثمان". و"السلطنة السنيّة" كما أطلق عليها الكتاب الاوربيون اسم الامبراطورية العثمانية. [4]

تمتع العثمانيون ببعد حضاري كبير وتسامح ديني واسع حينما جعلوا لأهل الذمة والمستأمنين مكانا كريما لهم في كل البلدان التي توسعوا فيها أو فتحوها، حافظوا لهم عن معتقداتهم وعاداتهم وخصوصياتهم، واحترموا تراثهم ومبادئهم، وسهلوا لهم طرق الاندماج والتعايش السلمي مع المسلمين في كامل أقطار السلطنة العثمانية. دون أن ننسى ما تضمنته الامتيازات الكبيرة التي منحت لهم وكذا تلك الاتفاقيات التي وأقرت كل القوانين والحقوق التي منحتها الدولة العثمانية للأوربيين وحافظت عليها.

وما يجب ذكره أن الدولة العثمانية على عكس بلدان الشرق الأقصى كانت على صلة بالدول الأوربية. فموقعها الجغرافي القريب منها جعلها تتأثر بها ، كما أثرت في الشعوب الأوربية التي انطوت تحت حكم العثمانيين فيها. فقد تعاملت الدولة العثمانية مع تلك الشعوب في إطار قانون أهل الذمة، كما حافظت في العديد من الأراضي التي توسعت فيها على نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي وجدتها عليها. وكانت تهدف من وراء ذلك إلى بعث الأمن والأمان في نفوس هؤلاء. فنتج عن ذلك مجموعة من الخصائص التي طبعت النظام العام للدولة العثمانية فلقد "ورثت الدولة العثمانية تسعة قرون من تاريخ الحكم الاسلامي تأثر مفهومه خلالها بالنظم الفارسية القديمة وبالتقاليد العربية وبسنة الرسول ﷺ في حكومته بالمدينة وبآراء أرسطو وأفلاطون ثم باجتهاد فقهاء السنة ونظرياتهم وأخيرا بالمقتضيات العملية التي تحتمها الممارسة الفعلية لشؤون الحكم والادارة. وقد ترك كل من هذه الأطوار طابعه الملحوظ في متجر الآراء والنظريات التي أحاطت بالحكم دون تغيير في جوهره شيئا ذا بال"[5]

3. المفهوم العثماني للدولة:

تأثرت أنظمة الدول الإسلامية التي نشأت بعد دولة الإسلام على مدى حكمها بنظام الحكم الإسلامي، واستقت قوانينها الأساسية من تعاليم الشريعة الإسلامية و" ارتبطت بمعايير حضارية إسلامية تأثرت إلى حد كبير بتاريخ الإسلام وتطور حضارته و يعكس هذا الارتباط و التأثير أسباب و عوامل تطورها" [6] كما أن الدولة العثمانية منذ نشأتها كانت تجاهد وفق مبدأ دار الاسلام ودار الجهاد دفاعا عن المسلمين الذين تكالبت عليهم القوى الاوربية فقد ظلت "متفرغة لتأييد سلطة الاسلام وعقيدته متأهبة للدفاع عنهما" ومن ذلك أن اتخذ سلاطينها لقب "غازي" دلالة على الوظيفة العظيمة التي توارثوها منذ نشأة الدولة. فكان تأسيسها وحضورها وجودا فعليا لدولة عثمانية لها مؤسساتها وقوانينها وأُطرها السياسية

والادارية والعسكرية. "لقد كانت الدولة العثمانية منذ نشأتها وحتى سقوطها متفرغة لتأييد سلطة الإسلام وعقيدته متأهبة للدفاع عنهما". [7]

لقد حارب العثمانيون ببسالة وقوّة على مختلف الجبهات، وواجهوا الحملات والهجمات الأوربية التي كانت تهدد البلاد الإسلامية في البرّ والبحر. فحاربوا اسبانيا والبرتغال في شمال افريقيا وواجهوا الامبراطورية الروسية من الشمال دفاعا عن شبه الجزيرة العربية ووقفوا ضد التمدد الصفوي الشيعي شرقا وواجهوا النمسا غربا أيضا. وكان هذا ضمن استراتيجية امنية خاصة لحماية الحدود الواسعة للدولة ولحدود أقاليمها وايالاتها.

إن مفهوم الدولة عند الأتراك العثمانيين يشكّل ترابطا وثيقا بين عناصره، ويجعل نجاح الدولة هو في حقيقته نجاح موزّع بين أطراف هذا البناء. فلا نجاح للسلطان وهو القائد الأعلى للبلاد دون أن يكون لديه جيش قوي ومنظم ويحمل كامل شروط التفوق والنجاح.

يقدم مالك بن نبي هذا السياق تفسيرا فكريا مشابها للعمل الناجح باعتباره أحد المضامين الهامة لبناء الدولة والذي يقترب بشكل قيمي مع ما تبناه العثمانيون الأوائل في فكرهم عندما لخصوا مفهوم "البناء والدولة والسياسة"، اذ يأكد أنه من شروط العمل المتزن الناجح أن يتوافق ويتجانس عمل الدولة وعمل الفرد، فالسياسة لن تستطيع أن تكون العمل الذي تقوم به الأمة كلها الا بقدر ما تكون مطبوعة في عمل كل فرد منها. كما أن الاجماع يمثل المقياس الجوهري الذي يميز السياسة الناجحة عن طريق تطبيق ايديولوجية تعتمد على فكر عميق وقوي و مشروع هادف يستطيع استجماع المواطنين حوله لأنه اذا فقدت حلقة الربط المتمثلة في الحفاظ على الأمة و تحقيق أهداف ترقيتها وتطويرها، فستتحول سياسة الحكام الى "ديكتاتورية" تقوي الشرخ و الهوّة بين الفرد و الدولة ويكون نتيجتها (عدم الانسجام وعدم التناغم، ومعارضات طاغية في فوضى شاملة) وستجد أمامها عمرا قصيرا لأنها حملت مصالح آنية ومؤقتة سرعان ما ينتهي صلاحيتها بانتهاء ذلك الهدف القصير والعاجل. ويفسر السياسة أنها العمل المنظم لـ. الجماعة التي تعبر عن مجموعة الافراد الذين يشتركون في الروابط التاريخية والجغرافية ووحدة المصير (التي تعبر عن مفهوم الأمة أيضا)، وبكل ما تفتضيه وتفترضه كلمتا تنظيم وجماعة.

كما تحدث فريد بك المحامي عن المهام الثقيلة والشاقة التي تحملتها الدولة العثمانية والإنجازات الكثيرة التي حققتها والتي مكّنتها من التطور والتقوي كان قاعدته التمسك بالدين الإسلام بحماية أراضيها من أي عدوان خارجي أو طموحات استعمارية غربية فقد: "قامت الدولة العلية بحياطة هذا الدين فكانت من المفلحين، ثم وقفت في طريق اوربا حاجزا منيعا وسورا حصينا وحالت دون أطماعها و الزمتها بكف غاراتها بأنواعها، ثم اهتمت بالإصلاح و سعت في تأييد النظام فصار لها بين الدول المقام الاول والرأي الراجح، والقول النافذ فكانت لا يضاهيها دولة من الدول بما أحرزته من الاملاك الواسعة في قارات أوربا و آسيا وافريقيا". [8]

من جهة أخرى، تتحامل الكثير من الكتابات الغربية على الدولة العثمانية، وتلحق بها الكثير من الشبهات والاتهامات في مسار توسعها وفي طبيعة تواجدها في العديد من دول التي حكمتها، كما تلزمها الاتهامات خاصة بعد الانتصار التاريخي الكبير" سقوط القسطنطينية" على يد السلطان العثماني "مُحَمَّد الفاتح" الذي حطّم كبرياء ورمز القوّة الاوربية ومركز الكنيسة المسيحية بشكل خاص.

لقد مثّل سقوط القسطنطينية الحسرة العميقة التي ألمت بأوروبا –المسيحية–مع نهاية العصر الوسيط وبداية العصر الحديث، واعتبرت فاجعة صادمة لا حدود لها. كما مثّلت الحد الفاصل بين الزمنين الوسيط والحديث، نجح العثمانيون فيه –وبشهادة الكثير من المفكرين والمؤرخين–في بناء علاقات جديدة، وتوازن عالمي جديد بعدما أصبحوا سادة العالم الجدد: فلقد "كان الأتراك العامل الإضافي الذي رسم سياسة التوازن". [9]

لقد سعى الكثير من الكتاب الغربيون على تشويه البعد الحضاري والانساني للدولة العثمانية، خدمة أوربا المسيحية معبرين بذلك عن أهدافهم الخفية من وراء احتلال أوربا للدول الاسلامية وعداوتهم الدفينة للدولة العثمانية. فلم تتمكن اوربا من تقبل هزيمتها في معقل المسيحية وقلب اوروبا النابض، كما لم تقبل أبدا الخضوع لهذه القوة الإسلامية الجديدة الزاحفة بكل ثبات في كل الاتجاهات وأينما عزمت انتصرت، ليتحولوا الى دولة ممتدة بعدما كانوا إمارة صغيرة لا تتعدى حدود الأناضول، ويصبحوا أسيادا العالم الجدد. [10]

وفي الواقع كانت اوربا تجهل البعد الحضاري للدولة العثمانية، كما كانت تجهل مدى القوة والانتشار الذي بإمكانها التمدد فيه والوصول اليه، ولعل ذلك سوء تقدير منها لهذه القوّة التي اعتبرت "نتاج الحضارة الاسلامية في دمشق وبغداد والقاهرة ونتاج المدن العلمية في بلاد فارس.." [11] هذا الأمر الذي أكده (مراجه دهسن) [12]موضحا بأنّ أوربا "تفتقد المعرفة الحقيقية بالإمبراطورية العثمانية، فما تعرفه

عنها لا يتعدى شساعة مساحتها وامتدادها الجغرافي. فمعرفتها سطحية ولا تملك معرفة عميقة عنها، اذ أنها تجهل "الينابيع" التي اينعت وأنبتت هذه القوة الكبيرة و" الماكنة العظيمة" [13] ويبين أيضا بأن اروبا لم تتعمق في نظرتها للإمبراطورية العثمانية، وبقيت نظرتها لهذه الدولة ضيقة وبعيدة عن الحقيقة، نتيجة جهل الاوربيون بالأسباب الحقيقية وراء قوة وعظمة الدولة العثمانية ويؤكد: "لقد تشبتنا بالتأثيرات فقط وابتعدنا عن الأسباب ولم نتعمق فيها". [14]

لقد غير العثمانيون بوصلة العالم الجديد الذي جعلته يمشي وفق سياساتها هي، بقدر الكراهية والبغض الذي حمله الأوربيون لهذه الدولة الإسلامية الناشئة، بقدر ما اجتهدوا في زرع الاضطرابات ونشرها بينهم وبين المناطق التي شملها حكم ال عثمان. فلم تتوانى على انتهاز الفرص لاشعال الفتن والقلاقل والنعرات، لتثير الفتن في كيان الدواة العثمانية وتؤلب شعوبها عليها. كما لم تكف الكتابات والتقارير الاوربية عن زرع فكرة التشكيك في العلاقات الرابطة بين الدولة العثمانية وأقاليمها، عن طريق التشكيك في طرق انضمام تلك البلدان إليها، وتهدف من وراء ذلك الى زرع الفتن والاضطرابات في اقاليمها دوما. فالحقد الأوربي من القوة العثمانية رسم في إطار الواقع السياسي والعسكري الذي يعكس العمق الحضاري لكل منهما لأن "الصراع السياسي والعسكري بين قادة المعسكرين كان صراعا حضاريا. فالمسيحية ليست عندئذ دينا فقط ولكنها هي اللغة اللاتينية والتراث الاغريقي والروماني... [15]

4– أسس بناء الدولة العثمانية:

يطرح خليل اينالجك (Halil İnalcık[16]) في كتابه (الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار) قضايا هامة عن بناء الدولة العثمانية. ولعل أحسن وأقرب مفهوم لذلك ما ساقه بخصوص المبادئ الأساسية التي قامت عليها الدولة العثمانية ومفهوم الدولة والنظرية السياسية. وأوجز كل هذا في فكرة عامة واحدة توضح أنه "لكي تحكم الدولة لابد من عسكر وللإنفاق على العسكر لابد من أموال كثيرة ولتأمين هذه الأموال لابد أن تكون الرعية غنية ولكي تكون الرعية غنية لابد ان تكون القوانين عادلة. ولذلك اذا أهمل أي عنصر من هذه العناصر تنتهي الدولة الى الانهيار"[17] وبهذا فإن مفهوم الدولة عند آل عثمان هو

مفهوم متكامل يجمع مختلف العناصر الأساسية المكونة للدولة، ولا يستثني أي طرف منها بل يولي أهمية كبيرة لكل أساس من أسسها ويعتبرها ضرورة حتمية ودعامة أساسية في بناء الدولة.

فالدولة في المفهوم العثماني ترتكز على أربع قواعد أساسية هي:

-السلطان الذي يمثل حاكم البلاد وقائدها الأول

- الجيش الذي يمثل الحصن المدافع والحماية والأمان وراد الأحطار.

-الخزينة التي تمثل قوة الأمة المادية وتصرف على تجهيز تهيئة الجيش

-الرعية أو الشعب، الذي يحتاج إلى رعاية واهتمام وإلى قوانين العادلة التي تحسن ظروف معيشته وأحواله. كما أن الرعية يمثل مصدر آخر لملأ الخزينة من خلال جمع الضرائب المفروضة عليه.

كما لا يكتمل نجاح السلطان ولا قوته دون وجود مصادر دخل تتقوى بها خزينة الدولة حتى تتمكن من الانفاق على مؤسساتها المختلفة. هذه المصادر التي ستوفرها الرعية من خلال أداء واجباتها نحو الدولة من خلال النشاطات الاقتصادية والتجارية التي ستمارسها. وحتى ينال السلطان ولاء وخدمة رعيته وشعبه سيحتاج إلى تطبيق سياسة عادلة متزنة بين شعوب الأقاليم التي يحكمها، هذه السياسة التي يراعي فيها كل الاختلافات والتناقضات التي تحتويها تلك الأقاليم.

إنّ القيم المعنوية هي التي تجعل البشر يتعايشون فيما بينهم في موقع مشترك وفي أرض واحدة مهما اختلف محيطهم الثقافي وعقيدتهم الدينية لأن شروط التعايش والتكافل هي أساس الوطنية لديهم. وهو ما نجح العثمانيون في التخطيط له في رسم مشروعهم الحضاري، وتجسيده عند تأسيسهم لدولتهم وتحقيقه من خلال الانتشار في مختلف أراضي المعمورة أنذاك. ف. " الدولة العثمانية لم تؤسس على قيم مادية كالوطن او العنصر، بل على قيم معنوية وعلى مبدا تامين السعادة في الدارين".[18]

5- المرجعية العثمانية في بناء الدولة:

رغم أن الكثير من النظم العثمانية مستقاة في عمقها من نظم وقوانين الدول والحضارات السابقة، إلا أن مؤسساتها لم تكن نسخا طبق الأصل لها. كما أن ما أخذته من نظم المؤسسات البيزنطية مثلا لم يكن تقليدا لها، "بل إنها توسعت وتطورت ضمن تقاليديها وأعرافها."[19] ولم يكن هذا الاشتقاق حصر على الدولة العثمانية وإنما كانت الدول الناجحة ممن سبقها تعتمد على الأخذ بما تراه مفيد في بناء مؤسساتها وسنّ قوانينها مستفيدة من تجارب الآخرين ما لم تتنافى مع الكتاب والسنة النبوية الذي هو أساس الدولة الاسلامية. فالاقتباس والاجتهاد وسيلتين أجازهما التشريع الاسلامي. ومن أمثلة ذلك تأثّير

"نظام المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية في انظمة الدول الاسلامية الاخرى التي اتت بعدها، مثلنا في ذلك الديوان الهمايوني ومؤسسة قاضي عسكر ونظام الولايات في الدولة العثمانية التي استمدت من الأنظمة العباسية مع تغيير التسميات ".[20]

ويورد الكاتب التركي حسن أوزدمير، في دراسة حول سيادة القانون في الدولة العثمانية ما قاله "أ. حقي أوزون جارشيلي" [21]، توصل فيها إلى أن كثيرًا من الكتابات الغربية والأجنبية التي كتبت عن تاريخ العثمانيين مثل الألماني (هامرHammer) ربما كانوا يحملون أفكارا خاطئة عن هذا التاريخ، ووصل إلى قناعة مهمة أن صمود الدولة العثمانية وعدم تمزقها وانهيارها في وقت قصير –مثلما كان حال الإمبراطوريات السلجوقية والمغولية والتيمورية– رغم المخاطر والتحديات والصدمات التي واجهتها بل نجحت في "الوقوف على قدميها رغم ابتلاع أراضيها قطعة قطعة".

لقد حافظت الدولة العثمانية على قوانينها "التي بلغت من القوة مبلغ العقيدة والإيمان، وتطبيقها بشكل أو آخر حتى في مراحل ضعفها، وانتقالها من جيل إلى جيل، واستمرارُها بالعنعنة كنصوص مقدسة، ورؤية الأمة التركية نفسها في موقع القيادة في كل حين، كل ذلك مكنها من انقاذ نفسها، أي إنقاذ الجامعة الإسلامية من التمزق والانحلال "[22]

إن المرجعية العثمانية في بناء الدولة أساسها القانون الأساسي الذي نظمه العثمانيون مستعينين بقوانين وقواعد أسست قبلهم لدول وكيانات سابقة ناجحة.

ولقد تنوعت قراءات عدد من المهتمين بتاريخ الدولة العثمانية في تصنيف نوعية الحكم العثماني وتفسير طبيعته. فمنهم من يراها دولة إسلامية كـ. أحمد أق كوندوز مستندا في ذلك مرجعيتها إلى التشريع الاسلامي، ومنهم من يعتبرها دولة "علمانية عصرية" كـ"فؤاد كوبرولي" . وهناك صنف ثالث صاغه صدري مقصودي أرسال" ، يضعها "ضمن الأنظمة النصف ثيوقراطية ضمن مجموعة الأنظمة التي كانت سائدة في تلك الفترة حيث يكون الدين مؤشرا ضروريا وله تأثير هام على نمط الحكم الى جانب البيروقراطية، فيصبحان بهذا الشكل أسلوبين متوازيين يسيران الحكم "

من جهته، يرى الألماني "ماكس ويبر MAX WEBER [23]، أن "أنظمة كافة الدول التي كانت قائمة قبل القرن العشرين الميلادي، هي أنظمة دول تقليدية من الوجهة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، ويزعم بأنها

كانت تقوم على الحكم الملكي الوراثي، ويقوِّم بالتالي نظام الدولة العثمانية في إطار التصنيف التقليدي، ويعتمد كثير من المؤرخين على وجهة النظر هذه، في مقارباتهم للدولة العثمانية" بينما يوضح حسن أوزدمير أن ماهية الحكم العثماني تتطلب ضرورة دراسته وتحليله بالاعتماد على مقاربات عديدة أهمها الدين والتاريخ والحقوق وغيرها.. "اذ أن الحكم العثماني أخذ شكلا ملكيا ومضمونا ديمقراطيا، فالحكم كان في الواقع ملكيا لكنه لم يلغي وجود الطبقة العامة" لأنه لم يصنفها إلى درجة العبيد بل سمح لها بالتمتع بكافة حقوقها، واعتلاء مختلف المناصب عدا منصب السلطان. وغيرها من الحقوق الأخرى. وهذا لا ينفي أنه وجدت هناك بعض الممارسات "الإقطاعية أو الأرستقراطية"، التي لا يخلو أي مجتمع منها وقد شكلت هذه المظاهر وجها من وجوه التنوّع في التركيبة الاجتماعية للنظام العثماني في الحكم

كما يبين أوزدمير أيضا في تفسيره لطبيعة الحكم العثماني على أنه "نمط عثماني" خاص بالعثمانيين دون غيرهم من الدول الاخرى اذ يجمع هذا نموذج بين القوانين الانسانية الموضوعة وبين نصوص التشريع الاسلامي الذي جعله السلاطين العثمانيين اساس حكمهم وقاعدة لمراسيمهم وتشريعاتهم الأخرى. فوراثتهم للحكم وطبيعته الملكية كانت بعيدة عن مفهوم الحكم الملكي الأوربي السائد أنذك، لان تلك القوانين والتشريعات السلطانية كانت تبنى على قاعدة "رعاية مصالح عباد الله على أنها مصالح شرعية وقانونية"

يوضح المؤرخ خليل اينالجك أن الدولة العثمانية استمدت نظامها من دول الشرق الأوسط التي سبقتها و "أن العناصر الرعوية المتوزعة على الحدود العثمانية ساهمت في نسج هذه الانظمة وتطبيقها بصورة أو بأخرى، لكن سرعان ما بنيت على الأسس الاسلامية وقواعد الشريعة السمحة كلما زاد اتساع السلطنة وامتدادها في الأقطار العربية والإسلامية "فتصور الامبراطورية الاقتصادي ومبادئها الاقتصادية الأساسية مستقاة عن تصور تقليدي للدولة والمجتمع الذي كان سائدا منذ أقدم العصور في الامبراطوريات الشرق الأوسط". لقد مثل المجتمع العثماني بمختلف طبقاته ومكوناته ومصادر ثروته، دعائم أساسية وثابتة للحفاظ على قوة الحكم وصمام أمان للحاكم. [24]

كما أن هناك من المؤرخين أمثال فنيلي الذين يرجعون أسباب تنامي القوة العثمانية، يكمن في "تفوّق عشيرة آل عثمان على كل الشعوب المعاصرة من حيث المعتقدات الدينية والسلوك الأخلاقي والتفوق الحربي" وهو وراء سيطة قلة من المسلمين على كثرة من المسيحيين"

6. خاتمة:

تأسست الدولة العثمانية وفق مفاهيم عميقة تأثرت فيها بالعديد من الثقافات والحضارات. إلا أنه هذا البناء يحمل خصائص انفردت بها الدولة العثمانية عن غيرها من الدول الأخرى، فجعل منها أحد أقوى الدول التي قادت العالم خلال العصر الحديث قبل أن يلبسها الضعف والوهن لتتشتت بعد ذلك وتزول.

إن مفهوم الدولة عند العثمانيين يعكس ذلك الترابط الكبير بين مختلف عناصر تكوينها من سلطان قائد وحكم عادل وجيش مدرب قوي، وقد بدا ذلك الترابط في شكل جلي من خلال قانونها الأساسي وعلى ومؤسساتها المختلفة.

اختلف العديد من المؤرخين في ضبط مفهوم دقيق لماهية الدولة عند العثمانيين، إلا أنهم أجمعوا على أنه قدّم نموذج لدولة فريدة من نوعها، ونظام شامل أخرج أساليب جديدة في طريقة الحكم رغم تنوع مصادر قوانينها. كما أنهم أجمعوا على أن القوة العثمانية خاصة في فترات قوتها كانت ذعر لا يقف في وجهها أي جيش مهما بلغ من قوة.

7. الهوامش:

[1] عبد الله العروي، **بناء الدولة**، المركز الثقافي العربي، المغرب، الطبعة 10، 2014، ص8.

[2] للمزيد ينظر: مُحَمَّد مقصود اوغلو، التاريخ العثماني 1288-1922، ترجمة وتقديم وتعليق، تسنيم مُحَمَّد حرب، دار الجذور، طبعة 2019. و أوزوتونا يلماز، موسوعة الإمبراطورية السياسي والعسكري والحضاري، تر عدنان محمود سلمان و محمود الأنصاري، مج1، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010م.

[3] مصطفى أحمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط2، 1993.ص.ص. 58.60.61.62

[4] للمزيد من المعلومات أنظر: بن خليل سليمان، **التحفة السنية في تاريخ القسطنطينية**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط 2014. ص 43. ومقصود اوغلو، مرجع سابق، ، ص19.

[5] جب وهارولد باون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، تر أحمد أبيش، ج2، ط1، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي،1434هـ-2012م. ص47 ص 61.

[6] مُحَمَّد عبد الستار عثمان، المدينة الاسلامية، المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت 1988. ص44.

[7] سليمان بن صالح الخرشي، كيف سقطت الدولة العثمانية، دار قاسم للنشر، الرياض، ط1، 1420هـ، ص11. ومنتران روبير، تاريخ الدولة العثمانية، تر بشير السباعي، ج1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1992م. ج1، ص 12.

[8] الخرشي، نفسه، ص12، ومُحَمَّد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت،1981م، ص21.

[9] Jacques Bainville Histoire de France، (1879-1936)،Paris : Arthème Fayard, Éditeur, 1924, p.82

[10] M. Alfred Nettement.Histoire de La conquête D'Alger écrite Sur Des Documents Inédites Authentiques .Nouvelle Édition. Revue Et Corrigée .Librairie Jacques Lecoffre .Lecoffre Fils Et Successeurs.1867. P67.

[11] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الرابع**، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الأولى، 1996، ص184.

[12] دبلوماسي عاش في الدولة العثمانية وعاصر الكثير من الوقائع والأحداث فيها بحيث كان قريبا من أصحاب الحكم.

[13] D'OHSSON, M : Le Tableau Général De l'Empire Ottoman, Imprimerie De Monsieur, Paris(Tome2), P2.

[14] Idem,p.2.3.

[15] سعد الله، **مرجع سابق**، ص186.

[16] يعتبر خليل اينالجك من أهم مؤرخي تركيا الذين أعادوا كتابة التاريخ العثماني بصورة جديدة ومتجددة استطاعت أن تزيل اللثام على الكثير من الخبايا وخفايا قضايا تاريخ العثمانيين في كل الأراضي التي وصلوا إليها. ولد في 07 سبتمبر 1916 بإسطنبول وتوفي في 25 جويلية 2016م. مؤرخ وأستاذ جامعي تركي. تحصل على الدكتوراه من جامعة انقرة بتركيا وانتقل بين عدة جامعات تركية

وأمريكية، وقد حصل على العديد من الجوائز منها جائزة فيصل العالمية بقسم الدراسات الإسلامية عام 2011م، عن كتابه (التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية) كما تحصل أيضا على جائزة رئاسة الجمهورية الكبرى للثقافة والفنون عام 2005 .

[17] خليل اينالجك، "الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، ترجمة، م.م. الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2002، ص. 104.

[18] أحمد آق كوندوز و أوزوتورك سعيد، **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العلمية اسطنبول، 2008. ص42.

[19] المرجع نفسه، ص37.

[20] المرجع نفسه، ص38-39.

[21] أحد أهم الباحثين في تركيا ومن أهم مؤرخيها الذي له باع طويل في البحث في الأرشيف العثماني طيلة اثني عشر عامًا. صرح قال: كنت أعتبر نفسي مطلعًا على التاريخ العثماني وخبيرًا به إلى درجة كافية قبل البحث في الدساتير العثمانية. غير أني بعد الخوض في تلك الدساتير ووثائقها، أدركت مدى ضحالة معلوماتي وسطحية رؤيتي لهذا التاريخ، وتبين لي مدى قوة هذه الدولة الأطول عمرًا بعد الإمبراطورية الرومانية والتي تمددت إلى ثلاث قارات،

[22] ازدمير حسن، **سيادة القانون في الدولة العثمانية**، ترجمة: مصطفى حمزة، مجلة حراء، العدد 26، 2018. ص48.49.

[23] هو ماكسيميليان كارل إميل فيبر (Maximilian Carl Emil Weber) عالم اجتماع ألماني، متخصص في السياسة والاقتصاد. ولد في 21 أفريل 1864، وتوفي في 14 جوان 1920، اهتم كثيرا بتاريخ تطوّر الحضارات بدراسته لعلم اجتماع الدين والاقتصاد. كما بين أن هناك ثلاث انواع اساسية من السبطة: السلطة الملهمة والسلطة التقليدية والسلطة القانونية. للمزيد انظر:
Philipp Weintraub, Max Weber: The Theory Of Social And Economic Organization, Social Forces, Volume 27, Issue 1, October 1948, Pages 91–92

[24] مصطفى أحمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط2، 1993. ص 112.113.